الأمم المتحدة

A/70/405

الجمعية العامة

Distr.: General
8 October 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٤/٦٨ بشأن المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا. وهو يعرض أنشطةَ المركز في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ في سياق تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في المنطقة دون الإقليمية. ويبرز التقرير بوجه خاص التحدياتِ الناشئة عن تزايد الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام بشكل عشوائي على السكان المدنيين في تشاد والكاميرون والعواقبَ المترتبة على الأزمة التي تعصف بجمهورية أفريقيا الوسطى. وختاماً، يسلط التقريرُ الضوء على الفرص السانحة لمزيد من التحرك كما يبرز التحديات الماثلة أمام المركز.

* تأخر تقديم هذا التقرير إلى ما بعد الموعد المقرر له لتضمينه أحدث التطورات المستجدة.

15-12551 (A) 191015 201015

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – التطورات المستجدة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية ٤

ألف – الأثر المترتب في مجال حقوق الإنسان على تمرد جماعة بوكو حرام ٤

باء – الآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى . ٦

جيم – الطرد القسري لمواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية من الكونغو ٧

ثالثا – أنشطة المركز في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ ..... ٧

ألف – توسيع الحيز الديمقراطي ٨

باء – إدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي الميدان الاقتصادي ١٠

جيم – الإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن ١١

دال – مكافحة التمييز، ولا سيما التمييز العنصري والتمييز القائم على أساس الجنس أو الدين والتمييز ضد فئات أخرى مهمشة ١٢

هاء – مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون ١٣

واو – تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان والتطوير التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاييرها الدولية ١٣

رابعاً – التحديات التي واجهها المركز ١٥

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات ١٦

أولا - مقدمة

١ - أُنشئ المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في عام ٢٠٠١ بناءً على طلب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وعملا بقرار اتخذته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في نيسان/أبريل ١٩٩٤، بمدينة ياوندي، ووفقا لقراري الجمعية العامة ٧٨/٥٣ ألف و ٥٥/٥٤ ألف.

٢ - ويؤدي المركز أيضا مهام المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)، فيغطي الدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو) إضافة إلى رواندا. ويعمل المركز، وفقا للولاية المنوطة به، على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال الحوار والدعوة وتقديم المساعدة التقنية وخدمات المشورة إلى الحكومات والبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٣ - ويعمل بالمركز ١٣ موظفا هم: مدير للمركز، ومستشار إقليمي معني بالديمقراطية، وموظفان لشؤون حقوق الإنسان، وموظف وطني للبرامج، وموظف معاون لشؤون الاتصالات والدعوة، ومساعدان لشؤون البرامج، وخمسة موظفين للدعم. ويستفيد المركز أيضا من برنامج للزمالات أنشئ في عام ٢٠٠٢، ويشارك فيه مهنيون شباب من غابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو.

٤ - ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وهو يصف السياق الذي يعمل المركزُ في ظله، مع التركيز على الآثار الناجمة عن هجمات جماعة بوكو حرام والحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويعرض الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير إضافة إلى التحديات التي يواجهها.

٥ - وفي الفترة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليه ٢٠١٥، ندب المركز بصورة مؤقتة اثنين من موظفيه إلى بعثاتٍ لمفوضية حقوق الإنسان أُوفدت من جنيف لتقييم حالة حقوق الإنسان في أعقاب الأعمال التي نفذتها جماعة بوكو حرام في الكاميرون ونيجيريا. وفي الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، نُدب موظفٌ ثالث إلى مكتب المفوضية في

بوروندي ونُدب رابعٌ إلى مكتب المفوضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه، لرصد حالة حقوق الإنسان في سياق الانتخابات وتقييم أثر مشاريع المساعدة التقنية التي تنفذها الجهات الفاعلة الدولية في مجال حقوق الإنسان. وكان لهذه المهام المؤقتة والمهمة دورها في دفع المركز إلى إعادة النظر في خطة عمله.

ثانيا - التطورات المستجدة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية

٦ - في الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت المنطقة دون الإقليمية تأثرا كبيرا بالتوسع في أنشطة جماعة بوكو حرام، والأزمة التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى، والتوترات المتصلة بالانتخابات الرئاسية في بوروندي. وشملت التطورات الهامة الأخرى الاحتجاجات السياسية في غابون وطرد مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية من الكونغو.

ألف - الأثر المترتب في مجال حقوق الإنسان على تمرد جماعة بوكو حرام

٧ - في الفترة المشمولة بالتقرير، وسّعت جماعة بوكو حرام نطاق هجماتها في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وارتكبت انتهاكاتٍ وخروقات جسيمة لحقوق الإنسان. كما أسفرت أنشطةُ مكافحة الإرهاب التي اضطلعت بها حكومات البلدان المتضررة عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان حسب المزاعم.

١ - الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام

٨ - انطوت هجمات بوكو حرام على انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ففي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، قامت جماعة بوكو حرام، التي نشطت منذ عام ٢٠٠٩ في شمال شرق نيجيريا، بشنّ هجمات في الكاميرون، بما في ذلك في القرى الواقعة على الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، مما أسفر عن مقتل المدنيين وتدمير الممتلكات وارتكاب جرائم أخرى.

٩ - وأشارت مصادر حكومية إلى احتمال أن يكون أكثر من ١ ٠٠٠ مدني[(١)] قد قُتلوا في أقصى شمال الكاميرون من جراء هجمات شنتها جماعة بوكو حرام بين شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وحزيران/يونيه ٢٠١٥، بما في ذلك في مناطق تقع بالقرب من أمشيديه وبيا ودوباي ومغدميه وحولها. وأسفرت الهجمات أيضا عن تشريد ما يزيد على ٨٠ ٠٠٠ شخص، منهم الكثيرون ممن يواجهون نقصا حادا في الغذاء، مع مخاطر كبيرة تهدد

(١) أرقام قدمها مسؤولون حكوميون من شمال الكاميرون، في تموز/يوليه ٢٠١٥.

بانتشار سوء التغذية والمجاعة. وتؤوي المنطقة كذلك أكثر من ٠٠٠ ٤٠ لاجئ نيجيري[٢] ممن فروا من جماعة بوكو حرام. وأفادت أنباء باشتعال التوتر مع بعض المجتمعات المحلية.

١٠ - إضافة إلى ذلك، كانت للعمليات التي نفذتها جماعة بوكو حرام عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة، أثّرت بصفة خاصة في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، وإمكانية الوصول إلى المياه والصرف الصحي، والأمن الغذائي. فقد لحق الدمار بالكثير من الهياكل الأساسية التعليمية وأُغلقت المدارس، مما أدى إلى حرمان أكثر من ٠٠٠ ٣٥ تلميذ وطالب من الدراسة لمدة عام كامل. كما عطلت الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام الأنشطة الزراعية وأنشطة اقتصادية أخرى.

١١ - وألحقت هجمات جماعة بوكو حرام الضررَ بالعديد من المراكز الصحية، بما في ذلك ٤٧ مركزا صحيا تقدم الخدمات الصحية للمشردين داخليا. وأُغلق بعض هذه المراكز بالكامل[٣] في أمشيديه وأشيغاشيا وفوتوكول وغوزدال وكوزا، وفقا لمعلومات قدمتها السلطات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأوقفت مشاريع التطوير، بما في ذلك أعمال إصلاح محور ماروا - كوسيري على طول الطريق الوطني رقم ١، الذي يربط ميناء دوالا البحري الكاميروني بمدينة إنجمينا.

٢ - مزاعم وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق عمليات مكافحة الإرهاب

١٢ - اعتبارا من شهر أيار/مايو ٢٠١٤، قامت حكومة الكاميرون بنشر وجود عسكري كثيف في منطقة أقصى الشمال حيث أنشأت منطقةً رابعة للقيادة العسكرية المشتركة وطبقت تدابير أمنية مشددة. ونشرت الحكومةُ كتيبةً للتدخل السريع من أجل قيادة عملية تُعرف باسم ''ألفا'' وتهدف إلى توفير المعلومات الاستخباراتية والدعم القتالي للعمليات العسكرية. ومن الإجراءات الأمنية الأخرى التي اتُخذت تعزيزُ وجود قوات الدرك في ماروا، واستحداثُ تدابير أمنية جديدة يتولى الجيش قيادتها منها على سبيل المثال إنشاء كتيبة المشاة الآلية الثالثة والأربعين وتنظيم عملية ''البزوغ ٤'' [Operation Emergence 4].

١٣ - وفي أوائل عام ٢٠١٤ وعقب ورود أنباء عن محاولة جماعة بوكو حرام تجنيد الشباب في ماروا والقرى المحيطة بها، اتخذت قوات الأمن الكاميرونية إجراءات صارمة ضد

(٢) أرقام قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اجتماع عُقد مع القائمين على المركز في شهر تموز/يوليه ٢٠١٥.

(٣) أُغلق بعض المراكز لأسباب أمنية، وأُغلق البعض الآخر بسبب لحاق أضرار جزئية به من جراء هجمات جماعة بوكو حرام.

كل من لا يملك وثائق لتحديد الهوية وفرضت السلطات حظراً للتجوال من الغروب حتى الفجر في جميع أنحاء منطقة أقصى الشمال يمتد من الساعة الثامنة مساء حتى الساعة السادسة صباحا.

١٤ - وأُعرب عن شواغل جدية تتعلق بسلوك قوات الأمن التي تقاتل جماعة بوكو حرام في الكاميرون، ولا سيما فيما يتعلق بمعاملتها للمدنيين. وفي بادرة مشجعة لكفالة الامتثال للقواعد الدولية لحقوق الإنسان في سياق الجهود المبذولة لمكافحة التمرد، طلبت سلطات الكاميرون دعمَ الأمم المتحدة، من خلال المركز، من أجل توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للقوات الكاميرونية المكلفة بمحاربة حركة بوكو حرام. وقد جرى إدماج هذا التدريب الذي تقدمه مفوضيةُ حقوق الإنسان في الدعم العام الذي تتلقاه المنظمةُ من فريق الأمم المتحدة القطري لمعاونتها في مواجهتها الراهنة للحالة في أقصى شمال الكاميرون.

باء - الآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

١٥ - شارك المركزُ في بعثةٍ مشتركة لتقييم أثر الأزمة الدائرة في جمهورية أفريقيا الوسطى على بلدان الجوار، بما فيها تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون والكونغو. فقد استقبلت تلك البلدان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى[٤].

١٦ - وفي بعثات مشتركة مع الممثل الخاص للأمين العام في وسط أفريقيا، زار القائمون على المركز مخيماتٍ في شرق الكاميرون تؤوي لاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى، ولاحظوا معاناة ساكني هذه المخيمات من مشاكل هامة تتعلق بحقوق الإنسان منها عدم القدرة على الوصول إلى المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية الأساسية.

١٧ - ووثق المركز أيضا زيادةً في تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الواردة من جمهورية أفريقيا الوسطى وزيادةً موازية في معدل الجريمة في شمال الكاميرون، وهو الأمر الذي أثّر على أمن المدنيين.

١٨ - وفي شهر شباط/فبراير ٢٠١٤، نظمت مفوضيةُ الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقييماً في الكاميرون، توصل خلاله المركز إلى أن اللاجئين تعرضوا في جمهورية أفريقيا

(٤) أرقام قدمها ممثل مفوضية شؤون اللاجئين في الكاميرون في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤ أثناء اجتماع عُقد مع عبد الله باثيلي، الممثل الخاص للأمين العام في وسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

الوسطى للاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف أثناء فرارهم من النزاع الدائر في ذلك البلد. وقدم العديدون إفادات بشأن معارف لهم قُتلوا أثناء رحلة الفرار وأعربوا عن ضرورة توفير المساعدة للتغلب على المشاق التي صاحبت نزوحهم.

جيم - الطرد القسري لمواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية من الكونغو

١٩ - في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٤، قامت سلطات الكونغو بطرد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصفةً هذه الخطوة بأنها تدبير لمواجهة زيادة النشاط الإجرامي ولا سيما في برازافيل. ووفقاً للمنظمات المحلية لحقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة، أفادت تقارير بارتكاب قوات الأمن الكونغولية انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان أثناء إعادة هؤلاء المواطنين إلى وطنهم، كان من بينها حالات اغتصاب وعمليات إخلاء عشوائي وقسري.

٢٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قامت وزارة العدل في الكونغو بإبلاغ المركز، بناء على طلبه، بأن عددا من ضباط الشرطة الذين يُشتبه في ارتكابهم انتهاكات ضد مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء عمليات الطرد التي تمت قد أوقفوا عن العمل وبأن التحقيقات قد فُتحت في هذه المسألة. بيد أن المركز لم يستطع أن يستوثق مما إذا كان الجناة المزعومون قد حوكموا، وذلك رغم متابعته الأمر مع السلطات المختصة.

ثالثا - أنشطة المركز في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥

٢١ - في الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المركز أنشطته على خمس من أولويات مواضيعية ست تعتمدها مفوضية حقوق الإنسان (هي: توسيع نطاق الحيز الديمقراطي؛ وإدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي الميدان الاقتصادي؛ والإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن؛ ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون؛ وتعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان) إضافة إلى التطوير التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاييرها الدولية.

٢٢ - وظل المركز على اتصال مستمر مع الممثلين الدبلوماسيين لسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكونغو المعتمدين لدى الكاميرون، ولا سيما عن طريق تنظيم جلسات إحاطة دورية لهم بشأن الأنشطة المقررة والإنجازات المنشودة فيما يتعلق ببلدانهم.

وكذلك قدّم المركز الدعم في مجال حقوق الإنسان إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في المنطقة دون الإقليمية.

ألف - توسيع الحيز الديمقراطي

١ - مشاركة الفئات الضعيفة في الحياة العامة

٢٣ - في غابون، قدم المركز المساعدة التقنية، بما في ذلك بناء القدرات، إلى السلطات بهدف التنفيذ الفعال لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٤ - وواصل المركز أنشطة الدعوة والحوار التي يبذلها لدى حكومة الكاميرون من أجل حثها على التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالرغم من أن الكاميرون لم تصدق بعد على الاتفاقية، فقد اتخذت عددا من الإجراءات للترويج لها. فعلى سبيل المثال، زاد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين شاركوا في العمليات الانتخابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويرجع ذلك جزئيا إلى إنشاء وحدات اقتراع لتسهيل إدلائهم بأصواتهم. وعلاوة على ذلك، تم استحداث معدات وهياكل أساسية لتيسير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المكاتب الحكومية وتهيئة بيئة عمل مواتية لهم.

٢٥ - ويبذل المركز جهودا حثيثة لدى السلطات الوطنية في الكاميرون للدعوة إلى زيادة مشاركة النساء وأبناء الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الانتخابية. وقد امتثلت العمليات الانتخابية والهيئات الانتخابية على نحو متزايد للحصص التي يحددها القانون. وظل عدد النساء في المناصب العامة يتزايد، بما في ذلك في مقاعد مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، حيث تم استيفاء النسبة المطلوبة لتمثيل المرأة والمحددة بـ ٣٠ في المائة على الأقل.

٢٦ - وأسفرت حلقة عمل دون إقليمية عُقدت في دوالا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ونظمها المركز والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، عن إنشاء منتدى إقليمي للمشاركة السياسية للمرأة. وأصبح هذا المنتدى ملتقى حيوياً للقيادات النسائية في وسط أفريقيا. وفي ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، نظم المركز حلقة عمل في دوالا للنساء اللائي يضطلعن بدور سياسي على الصعيد الوطني، بمن فيهن العضوات في المجالس والجمعيات الوطنية، والنساء العاملات في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنتميات إلى المجتمع المدني، بمن

فيهن الصحفيات. وناقشت المشارِكات التقدم المحرز في مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتحديات القائمة في هذا المجال.

٢ - تعزيز الحريات الأساسية وحمايتها

٢٧ - في الكاميرون، قدم المركز إلى البرلمانيين والجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والجهات الأخرى خدماتِ المشورة والتدريب والتوثيق بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مع التركيز على تعزيز الحريات الأساسية، وذلك دعماً لمشاركتهم في المناقشات التشريعية أو الإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي أعقاب مناقشات تفاعلية تناولت العهد الدولي المذكور، جرى إنشاء منبر لتبادل الآراء بين الجهات الفاعلة المتعددة من أجل تعزيز الحريات الأساسية وحمايتها.

٢٨ - وفي غينيا الاستوائية، واصل المركز الحوار مع السلطات المحلية بشأن الحاجة إلى تعزيز الحريات العامة في القانون وفي الممارسة العملية، مما أدى إلى زيادة وعيها والتزامها بحماية حقوق الإنسان وإلى تيسير أنشطة المركز في البلد. وأسفر ذلك أيضا عن زيادة فهم التكامل بين دور أمين المظالم وغيره من الجهات الفاعلة المحلية، بمن فيها موظفو إنفاذ القانون، باعتبارها جهات مكلفة بواجبات. وزادت حكومة غينيا الاستوائية الموارِدَ المخصصة للمركز الوطني لحقوق الإنسان والديمقراطية، وهو مركز حكومي معني بتعزيز حقوق الإنسان[٥].

٣ - حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

٢٩ - في غابون والكونغو، قام المركز بتدريب موظفي المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والجهات الفاعلة في وسائط الإعلام على الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتبادلت منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان الخبراتِ مع الجهات الفاعلة الأخرى بهدف تحسين التعاون في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبمساعدةٍ من المركز، ظلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الكونغو تنظم اجتماعات دورية للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ولممثلي وزارة العدل وجهات فاعلة أخرى لتبادل الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان، وتنفيذ معاهدات حقوق الإنسان. وعززت تلك الاجتماعات الحوار والتعاون بين المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان

(٥) إلى جانب المركز الوطني لحقوق الإنسان والديمقراطية، توجد في غينيا الاستوائية مؤسساتٌ وطنية معنية بحقوق الإنسان.

والمدافعين عن حقوق الإنسان والحكومة من أجل تحسين تنفيذ التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان.

٣٠ - وفي غابون، جرى في آذار/مارس ٢٠١٤ تأسيس منبر للحوار بين وزارة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بمساعدة من المركز. ويهدف المنبر إلى تيسير المشاورات بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وزيادة فعالية ما تقوم به من أعمال.

باء - إدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي الميدان الاقتصادي

٣١ - نتيجة للجهود المتصلة التي يقوم بها المركز في مجالي الدعوة والدعم التقني، يزداد يوماً بعد يوم وعي السلطات الحكومية وبعض مؤسسات الأعمال في الكاميرون بواجباتها والتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان التي تنص عليها المبادئ التوجيهية التي أرستها الأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تعهدت مؤسستان تجاريتان (هما: Hevecam، وشركة تنمية الطاقة الكهربائية [*Electricity Development Corporation*]) بإدماج حقوق الإنسان في عملياتهما، تمشياً مع مسؤولية الشركات عن احترام تلك الحقوق[٦]. وفي آذار/مارس ٢٠١٤ وتموز/يوليه ٢٠١٥، لاحظ القائمون على المركز أثناء زيارة ميدانية في منطقة كريبي أن شركة Hevecam قامت ببناء مساكن جديدة لأبناء الشعوب الأصلية المتضررين من أنشطتها التجارية. وتم أيضا تشييد مركز صحي وتجهيزه لتقديم استشارات مجانية لأبناء الشعوب الأصلية والموظفين وأسرهم. وبالإضافة إلى ذلك، كفلت الشركة حصول أطفال الشعوب الأصلية على التعليم، كما يشترك موظفو الشركة في النظام الوطني للضمان الاجتماعي. وأنشأت الشركة أيضا آلية للتواصل مع أبناء الشعوب الأصلية وإسداء المشورة إليهم وتزويدهم بالمعلومات لضمان مشاركتهم في عملية صنع القرار. وهي تشارك كذلك في حماية البيئة من خلال ممارسة المنع التام لعمليات الحرق وكفالة عدم تلوث مصادر المياه والهواء بفعل أنشطتها.

٣٢ - ويخضع قانون الحراجة في الكاميرون لاستعراض يجريه البرلمان في الوقت الراهن حتى يأخذ في الاعتبار شواغل حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطة المؤسسات التجارية، وهي الشواغل التي طرحها على مر الزمن المجتمعُ المدني المحلي والمنظمات المجتمعية ونوقشت في حلقتي عمل نظمهما المركز في دوالا في حزيران/يونيه ٢٠١٤ ونيسان/أبريل ٢٠١٥.

(٦) انظر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان بالإجماع.

٣٣ - وتُعزى تلك التحسينات جزئياً للجهود التي تبذلها وسائط الإعلام وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي يتولى المركز تدريبها على كيفية استخدام المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في عمليات الرصد والإبلاغ عن أنشطة المؤسسات التجارية وفي التواصل مع السكان والشركات والحكومة وتزويدهم جميعا بالمعلومات.

٣٤ - وفي الكونغو، ما فتئ المركز يعمل مع الحكومة على تقييم أثر الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات التجارية على حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية المنفذة في جميع أنحاء البلد. كما درب المركز العاملين في وسائط الإعلام وساعدهم في إعداد برامج توعية لعامة الجمهور بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

٣٥ - وفي غابون، ازداد الوعي بين الجهات الفاعلة التابعة للدولة والقطاع الخاص بشأن واجبات الدول ومسؤولية الشركات، على النحو المفصل في المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، نظم المركز دورةً تدريبية لإتاحة الفرصة أمام مختلف الجهات الفاعلة للتوصل إلى فهم أفضل لتلك المبادئ.

جيم - الإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن

٣٦ - ظل المركز يشارك بنشاط في جميع آليات التنسيق دون الإقليمية، ولا سيما لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، واجتماعات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سان تومي وبرينسيبي، وغابون، والكاميرون، والكونغو، إضافة إلى اجتماعٍ لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٣٧ - واضطلع المركز ببعثات مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا كان من بينها بعثتان لتقييم أثر الأزمة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على كل من الكاميرون والكونغو؛ وأخرى للنظر في مدى خطورة جماعة بوكو حرام في كل من تشاد والكاميرون. وشملت المبادرات الأخرى المتخذة مع المكتب تدريبَ الجهات الفاعلة في المجتمع المدني (وسائط الإعلام والقيادات السياسية النسائية) من المنطقة دون الإقليمية على الاضطلاع بدورها في المساهمة في العمليات الانتخابية السلمية.

دال - مكافحة التمييز، ولا سيما التمييز العنصري والتمييز القائم على أساس الجنس أو الدين والتمييز ضد فئات أخرى مهمشة

٣٨ - وفر المركز للجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والحريات بالكاميرون التدريب على مسائل عدم التمييز وحماية الفئات الضعيفة والفئات المهمشة. وقدم أيضا المساعدة، بسبل منها بناء القدرات، لتمكين أعضاء اللجنة الوطنية من فهم السياق والالتزامات المترتبة على الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل أفضل. وعلاوة على ذلك، حدّد المركز مجالات للمتابعة المحتملة فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واضطلع بأنشطة تهدف إلى التوعية بضرورة تعزيز حقوق المرأة وحمايتها.

٣٩ - وفي الكاميرون أيضاً، واصل المركز متابعته لعملية اعتماد قانون الأسرة. وبفضل المساعدة التي قدمها المركز، صيغ قانون الأسرة على نحو يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويهيئ القانون الظروف لزيادة تمتع النساء والأطفال بحقوق الإنسان.

٤٠ - وقدّم المركز خدمات التوعية والدعم إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى، وذلك لتعزيز التعاون فيما بينها في المساعي الرامية إلى دعوة الكاميرون إلى التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها بشكل فعال.

٤١ - وفي الكونغو، أُحرز بعض التقدم نحو تنفيذ القانون المتعلق بتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. وتعكف وزارة العدل حالياً على النظر في العديد من المراسيم التنفيذية، ويحتفظ المركز بقنوات للحوار المستمر مع الوزارة بشأن هذا الموضوع.

٤٢ - وفي إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية، ساعد المركزُ حكومة الكاميرون على إدماج الاحتياجات الثقافية للشعوب الأصلية في النظام التعليمي. وبذلك ساهم المركز، بالتعاون مع وزارة التعليم الأساسي، في وضع استراتيجيات وطرائق لمواءمة البرنامج التعليمي مع ثقافة الشعوب الأصلية وأنماط حياتها. واستجابةً لجهود الدعوة التي بذلها المركز، اتخذت وزارة التعليم تدابير ملموسة من أجل ضمان حصول الشعوب الأصلية الموجودة في المناطق المعزولة والنائية من البلد على التعليم، بما في ذلك إيفاد الأساتذة إلى تلك المناطق.

٤٣ - وعلاوة على ذلك وتمشيا مع تأييدها لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، اتخذت حكومة الكونغو مبادرات شتى كان منها على الأخص اعتماد القانون

رقم ٥-٢٠١١ بشأن تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. ولم تكن المراسيم التنفيذية اللازمة قد اعتُمدت بعد وقت كتابة هذا التقرير.

هاء - مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون

٤٤ - في سان تومي وبرينسيبي، نظم المركز في حزيران/يونيه ٢٠١٤ حلقة عمل لمسؤولي إنفاذ القانون وإقامة العدل وللمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بشأن التعاون فيما بين هذه الأطراف لضمان حماية فعالة لحقوق الإنسان. ويَسر المركز استمرار الحوار وجهود الدعوة مع السلطات الرفيعة المستوى، بما في ذلك مع رئيس الجمهورية ووزير العدل، من أجل زيادة حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٤٥ - واضطلع المركز بأنشطة متابعة للمؤتمر الإقليمي الثالث المعني بالعدالة الانتقالية الذي عُقد في ياوندي في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وكان من ضمن هذه الأنشطة إيفاد بعثة لتحديد الاحتياجات إلى تشاد أسفرت عن توصيات قدمتها منظمات المجتمع المدني، بما فيها رابطة ضحايا نظام حسين حبري، بشأن الحاجة إلى إجراء مشاورات وطنية وتنفيذ أنشطة للتوعية فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية في تشاد. وفي أعقاب هذه البعثة، أخذ المركز يعزز الملكية الوطنية لعمليات العدالة الانتقالية في تشاد من خلال دعم المبادرات المخطط لها على الصعيد المحلي. فعلى سبيل المثال، عكف الفريقُ المعني بالدراسة من أجل السلام والتنمية في تشاد، وهو فريق تشادي يتألف من خبراء في مجال العدالة الانتقالية ويتلقى الدعم من حكومة سويسرا، على وضع خطة عمل تشمل أنشطة يُزمع تنفيذها بدعمٍ تقني من المركز.

٤٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قام المركز، في إطار التحضير لعقد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية، بتنظيم حلقة عمل بشأن العدالة الانتقالية لفائدة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وكان ذلك بالاشتراك مع شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

واو - تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان والتطوير التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاييرها الدولية

١ - التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

٤٧ - قدم المركزُ مساعدة تقنية كبيرة إلى كل من سان تومي وبرينسيبي وغابون والكاميرون والكونغو لدعم استمرار هذه البلدان في العمل مع آليات حقوق الإنسان.

٤٨ - ففي آذار/مارس ٢٠١٤ ونتيجة الدعمِ المقدم للبلدان المذكورة واستمرارِ جهود الدعوة لديها، صدّق كل من سان تومي وبرينسيبي والكونغو على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأصبحت غابون في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ أول بلد من بلدان المنطقة دون الإقليمية يصدق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٩ - وواصل المركز مساعيه لدى السلطات لدعوة الكاميرون إلى التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبذل مثل هذه المساعي لدى كل من سان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو لحث هذه البلدان على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٥٠ - وما فتئ المركز يبذل جهودا حثيثة لدعوة بلدان المنطقة دون الإقليمية إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وما زالت هذه البلدان تطبق الوقف الاختياري لهذه العقوبة.

٢ - تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان ومتابعة التوصيات الصادرة عنها

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المركز بتوعية السلطات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى بأهمية إنشاء هيئات تنسيقية تُعنى بتقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان ومتابعة توصياتها. ويتجلى ازدياد اهتمام الدول في المنطقة دون الإقليمية بالعمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان في تنامي عدد الطلبات المقدمة إلى المركز للحصول على المساعدة التقنية من أجل دعم صياغة التقارير وتنفيذ التوصيات.

٥٢ - وفي الكاميرون، تسنى لمسؤولي وزارات العدل، والعلاقات الخارجية، وتمكين المرأة، والعمل والشؤون الاجتماعية أن يعززوا قدراتهم على رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، من خلال التدريب الذي ينظمه المركز. ويقدم المركز التوجيه إلى وزارة العلاقات الخارجية بشأن متابعة توصيات آليات حقوق الإنسان وملاحظاتها الختامية.

٥٣ - وبفضل التدريب والدعم التقني المقدمين من المركز، تسنى في الاجتماعات الشهرية التي يعقدها المركز مع منظمات المجتمع المدني في ياوندي إجراءُ مناقشات بشأن التحديات التي تعترض تعميمَ وتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والإطار القانوني لحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي ومتابعتها وتعرقل العمل الذي تضطلع به الدول مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، وبشأن الاستراتيجيات اللازمة في هذه

المجالات. وقد اقترح المشاركون إجراءات مشتركة، مثل عقد مشاورات فعالة مع المجتمع المدني وإشراكه في إعداد التقارير القطرية، علاوة على رصد التنفيذ وإنشاء آليات يسهل الوصول إليها لتعميم التوصيات بسبل منها المواقع الشبكية العاملة والمحدّثة بانتظام. واتفقت منظمات المجتمع المدني أيضا على العمل معا من أجل تيسير نشر التوصيات ومتابعتها.

٥٤ - وفي غابون، نظرت منظمات المجتمع المدني، وكذلك الإعلاميون، في الدور المنوط بهم في مجال رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، في حلقة عمل نظمها المركز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وحدد المشاركون أنشطة مختلفة، مثل البرامج الإذاعية والزيارات الميدانية والمناقشات المنتظمة مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمديرية العامة لحقوق الإنسان، باعتبارها إجراءات تتيح لهم رصد تنفيذ التوصيات والدعوة إليه وتكفل مساءلة الجهات المكلفة بواجبات في هذا الميدان. كما نظر البرلمانيون ومسؤولو جهات التنسيق الحكومية المعنيون في غابون والكونغو في دورهم في رصد وضمان التنفيذ الفعال للتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان أثناء حلقات عمل وطنية نظمها المركز في شهري حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤ مع وزارتي العدل في البلدين.

٣ - التعاون مع الإجراءات الخاصة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان

٥٥ - في عام ٢٠١٤، وجهت حكومة الكاميرون دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وذلك استجابةً لجهود الدعوة المتواصلة التي بذلها المركز ولتوصيةٍ صدرت أثناء الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل للكاميرون.

رابعاً - التحديات التي واجهها المركز

٥٦ - لقد أثر السياق الأمني المعقد، الذي اتسمت به المنطقة دون الإقليمية خلال الفترة قيد الاستعراض، تأثيرا شديدا على عمل المركز. فَقدَّم موظفون من المركز الدعمَ لعدد من الأنشطة للمساهمة في مواجهة الأمم المتحدة لتوسع أنشطة جماعة بوكو حرام وللتطورات الأخرى المستجدة في المنطقة دون الإقليمية.

٥٧ - ورغم وجود لجان وطنية لحقوق الإنسان في غابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو، تعاني تلك المؤسسات بوجه عام من نقص في الموارد. ففي غابون، أُفيد بأن بعض أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يعملون على أساس طوعي. وقد طرح هذا الوضع تحدياتٍ إضافية تعطل الجهود التي يبذلها المركز لتعزيز قدرات تلك المؤسسات، كما أنه يهدد بإصابة أصحاب الحقوق بالإحباط بسبب عدم توافر القدر المطلوب من المتابعة لشكاواهم.

٥٨ - ولم تكن الموارد المالية للمركز كافيةً لتلبية جميع طلبات المساعدة التقنية التي قدمتها البلدان ذات الأولوية من أجل تحسين عملها مع آليات حقوق الإنسان.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن المركز من تقديم المساعدة التقنية في كل من سان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو. واضطلع ببعثات دورية في تلك البلدان، انصب فيها التركيز على تعزيز قدرة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على إقامة نظام وطني فعال لحماية حقوق الإنسان.

٦٠ - وأسهم التعاونُ الوثيق بين المركز وبلدان المنطقة دون الإقليمية في التوعية بحقوق الإنسان في أوساط منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولدى السكان، وعزز هذا التعاون التزامَ السلطات الحكومية بأداء واجباتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إدماج حقوق الإنسان في برامجها.

٦١ - وإضافة إلى الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والتوعية، قدّم المركز المساعدة لتعزيز الأنشطة التشريعية والسياساتية والمؤسسية والعمل مع آليات حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، ستكون زيارات المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان إلى المنطقة دون الإقليمية موضع ترحيب، ولا سيما ما يتعلق منها بالشعوب الأصلية، وحقوق الإنسان والأعمال التجارية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحرية التعبير، واستقلال السلطة القضائية. وأسفر الوجود الفعال لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البلدان المشمولة بأنشطة المركز والحوار المستمر مع السلطات عن زيادةٍ في عدد طلبات المساعدة التي تقدمها الدول.

٦٢ - وإنني أوصي الحكوماتِ في المنطقة دون الإقليمية بمواصلة دعم المركز وتيسير أعماله وباتخاذ خطوات ملموسة نحو التنفيذ الفعال لمعاهدات حقوق الإنسان التي صدّقت عليها علاوة على جميع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبغي إضافة إلى ذلك أن تواصل المنظمات دون الإقليمية تعاونها مع المركز من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية.